رغم إحرازها جهوداً في تنويع اقتصاداتها

«موديز»: النفط سيظل مصدر الدخل الرئيسي لدول الخليج بالعقد المقبل

قالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، إن دول الخليج المصدرة للنفط ستظل معتمدة بشكل كبير على إنتاج النفط على مدى السنوات العشر المقبلة على أقل تقدير، رغم إحرازها جهودا في تنويع اقتصاداتها.

وذكرت الوكالة في تقرير، أن دول الخليج الست ستبقى تعتمد على مداخيل النفط كأكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، في حال بقاء سعر البرميل 55 دولارا أو أكثر.

ويبلغ سعر برميل النفط كمتوسط منذ مطلع العام الجاري 61 دولارا للبرميل.

توقعات الوكالة، تأتي بعد مرور 5 سنوات على بدء دول الخليج إعداد برامج إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تنويع اقتصاداتها بعيدا عن النفط الخام.

وزادت: «بينما تقود دول الخليج جهودا لتنويع اقتصاداتها، إلا أنها قد تتأثر سلبا من ضعف التمويلات اللازمة لتحقيقها في حال تسجيل أسعار منخفضة لبرميل الخام».

ورأت أن أحد قنوات السيولة غير النفطية خلال الفترة المقبلة، يتمثل في فرض ضرائب واسعة على الدخل، ما سيساهم في خفض الاعتماد على النفط كمصدر أول للإيرادات.

وكثفت السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان والبحرين وقطر، جهودها لتنويع مصادر الدخل منذ أزمة انهيار أسعار النفط في 2015، أبرزها السعودية التي أعلنت خطة 2030 في أبريل 2016.

والسعودية أكبر مصدّر للنفط الخام في العالم بمتوسط يومي 7.5 ملايين برميل يوميا في الظروف الطبيعية، رغم أنها تأتي ثالثا من حيث الإنتاج بعد الولايات المتحدة وروسيا، بمتوسط 9.8 ملايين برميل يوميا.

قطر: سنرفع إنتاجنا من الغاز 40 في المئة بحلول 2026

أكد أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، أن بلاده تستهدف رفع إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 40 بالمئة بحلول العام 2026.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الأمير في الجلسة الافتتاحية لـ«منتدى قطر الاقتصادي الأول»، الذي ينظم بالتعاون مع وكالة «بلومبيرج» الأمريكية للأنباء، بحضور رؤساء دول وحكومات وخبراء من مختلف دول العالم.

وقال أمير قطر، الذي ألقى كلمة افتتاح المنتدى عبر «الفيديو كونفرانس» ونقلتها وكالة الأنباء القطرية: «استعدادا للمرحلة القادمة، حرصنا على انتهاج سياسة اقتصادية متوازنة عبر مواصلة توسعة مشروع الغاز في حقل الشمال».

وأضاف: «يهدف المشروع إلى زيادة إنتاجنا من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 40% بحلول عام 2026، وستستخدم هذه الزيادة في تعزيز استثماراتنا لصالح الأجيال القادمة».

ويقع حقل الشمال قبالة الساحل الشمالي الشرقي لقطر، واكتشف في عام 1971، وتقدر احتياطاته بنحو 900 تريليون قدم مكعب، بما يعادل 10 بالمئة من الاحتياطيات العالمية المكتشفة من الغاز.

ويبلغ إنتاج قطر من الغاز المسال حاليا 77 مليون طن سنويا، وتستهدف رفعه إلى 110 ملايين طن سنويا بحلول العام 202 .

كما استعرض أمير قطر تجربة بلاده في إدارة أزمة كورونا.

وقال: «وجهنا باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحد من التبعات الاقتصادية للجائحة، وتقديم دعم للقطاع الخاص المتضرر قدره 75 مليار ريال (حوالي 20 مليار دولار)».

وأوضح الأمير أن سلطات بلاده «اعتمدت المرونة وعدم التطرف في الفتح والإغلاق لتكون استراتيجية في التعامل مع الوضع الراهن». ودعا دول العالم إلى مزيد من التعاون من أجل التوزيع العادل والشامل للقاح كورونا.

ويعقد المنتدى تحت شعار «آفاق جديدة للغد» في الفترة 21–23 يونيو الجاري.

ويشارك في المنتدى، عبر الاتصال المرئي، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا، ورئيس رواندا بول كاغامي، ورئيس أرمينيا أرمين سركيسيان، ورئيس السنغال ماكي سال، ورئيسة وزراء بنغلاديش حسينة واجد، ورئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون.

«الفيدرالي» متفائل بتحسن الاقتصاد في 2021

أبدى جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (الفيدرالي الأمريكي)، تفاؤله حيال ظهور تحسن متسارع في اقتصاد بلاده لما تبقى من 2021، مدفوعا باستمرار توزيع اللقاحات.

وقال باول في بيان صادر عن مكتبه خلال وقت متأخر الإثنين، إن توزيع اللقاحات في مختلف الولايات ساهم في إجراء تعاف سريع في السياسة النقدية والمالية، وتعزيز التوظيف، «بينما يسير الناتج المحلي الإجمالي على الطريق الصحيح».

وتضرر الاقتصاد الأمريكي بشدة من تداعيات تفشي فيروس كورونا خلال العام الماضي، قبل أن يظهر تحسنا في مؤشرات عدة، منها تحسن الإنفاق الأسري، وعودة قطاعات الإسكان والاستثمار والصناعة للنشاط مجددا.

واعتبر باول أن الفيدرالي يتبع حاليا، «سياسة نقدية تهدف إلى تعزيز اقتصاد قوي ومستقر يمكنه تحسين النتائج الاقتصادية لجميع الأمريكيين.. زاد التضخم بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة، وهو مؤشر على تحسن الاستهلاك».

لكنه رأى أن الوباء ما يزال يشكل مخاطر على التوقعات الاقتصادية.. «أدى التقدم في اللقاحات إلى الحد من انتشار الفيروس، لكن ظهور سلالات جديدة يربك الاقتصاد المحلي».

ماليا، أوضح باول أن ضخ قرابة تريليوني دولار في الاقتصاد المحلي، «أسهم في تسريع عجلة عودة الاقتصاد إلى طريق النمو خلال العام الجاري.. نتوقع نموا لم يسبق له مثيل منذ عقود».

وفي أبريل الماضي، قال صندوق النقد الدولي، إنه يتوقع تعافيا أسرع من المتوقع في الاقتصاد الأمريكي بفضل لقاحات كورونا وخطط الإنعاش.

ويتوقع الصندوق نمو اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 6.4 بالمئة في العام الجاري، و3.5 بالمئة في العام المقبل 2022.

وانكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 3.5 بالمئة في 2020 كاملا، وفق بيانات وزارة التجارة، بأقل بمقدار النصف من توقعات صندوق النقد الدولي بانكماش 6.6 بالمئة.

جيروم باول

الاتحاد الأوروبي يسعى إلى إلغاء الرسوم الأميركية على المعادن

قال سفير الاتحاد الأوروبي لدى واشنطن ستافروس لامبريندس، إن الاتحاد يسعى إلى إقناع الولايات المتحدة بإلغاء الرسوم المفروضة على وارداتها من المنتجات المعدنية الأوروبية بنهاية العام الحالي.

ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن لامبريندس قوله خلال مشاركته في حلقة نقاشية عبر الإنترنت في مركز ويلسون ، «نعمل من أجل الجلوس معاً خلال الشهور الخمسة المقبلة وحتى نهاية العام، علينا محاولة حل الموضوع الأساسي الخاصة بالطاقة الإنتاجية الفائضة، والوصول إلى هدفنا النهائي وهو رفع الرسوم الجمركية» على المنتجات المعدنية.

تأتي تصريحات السفير الأوروبي في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تحسين العلاقات الثنائية التي تدهورت في ظل إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

كان قادة الاتحاد الأوروبي والرئيس الأمريكي جو بايدن قد تعهدوا خلال القمة الأمريكية الأوروبية التي عقدت في بروكسل في الأسبوع الماضي بإنهاء النزاعات التجارية بين جانبي الأطلسي، مع التعهد بإلغاء الرسوم المتبادلة المرتبطة بالرسوم التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على واردات الصلب والألومنيوم القادمة من الاتحاد الأوروبي.

كان الرئيس السابق ترامب قد فرض في 2018 رسوما بنسبة 25% على واردات الولايات المتحدة من الصلب من دول الاتحاد الأوروبي والعديد من دول العالم وبنسبة 10% على واردات الألومنيوم.

تجارة الصين مع الدول العربية تتراجع 10 بالمئة في 2020

تراجعت التجارة الخارجية للصين مع الدول العربية بنسبة 10 بالمئة على أساس سنوي، خلال 2020 بالتزامن مع الظروف التجارية وتراجع الطلب على الاستهلاك، في عام تفشي جائحة كورونا.

جاء ذلك بحسب مسح للأناضول استنادا على تصريحات صحفية صدرت، عن نائب وزير التجارة الصيني «تشيان كه مينغ»، وبيانات صدرت في 2020.

ونقلت وكالة أنباء (شينخوا)، عن «تشيان» قوله في مؤتمر صحفي، إن التبادل التجاري بين الجانبين سجل 239.8 مليار دولار خلال 2020.

وبحسب بيانات صادرة عن وزارة التجارة الصينية، صدرت في 2020، بلغ حجم التبادل التجاري مع الدول العربية 266.4 مليار دولار خلال 2019.

والصين، أكبر شريك تجاري للدول العربية بصادرات 123.1 مليار دولار في 2020، رغم تأثيرات جائحة «كورونا»، بحسب المسؤول الصيني.

بينما بلغت الواردات الصينية من الدول العربية 115.8 مليار دولار؛ ليسجل الفائض التجاري الصيني مع الدول العربية 7.3 مليارات دولار. وتشكل صادرات النفط الخام ومشتقاته أبرز الواردات الصينية من الدول العربية.

وزاد المسؤول الصيني: «رصيد الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية بلغ 20.1 مليار دولار حتى نهاية عام 2020، في حين بلغ إجمالي استثمارات الدول العربية في الصين 3.8 مليارات دولار».

وتشارك الصين في مشروعات عربية كبرى، أبرزها، منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري في مصر، والبناء المشترك للحزام والطريق عبر الدول العربية التي يمر منها.

دول غرب أفريقيا تتبنى خطة لطرح عملة موحدة في 2027

تبنت مجموعة تضم 15 دولة في غرب أفريقيا، خارطة طريق جديدة لطرح عملة موحدة في عام 2027 بعد أن أدت جائحة فيروس كورونا إلى إحباط خططها السابقة.

وقال جان كلود كاسي برو، رئيس مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في مؤتمر صحافي بعد قمة للزعماء في غانا ، إن رؤساء إيكواس وافقوا على خارطة الطريق الجديدة.

وتأمل هذه الدول أن تساعد العملة الموحدة في تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي.

وقال برو: «بسبب صدمة الجائحة قرر رؤساء الدول تعليق تنفيذ اتفاقية التقارب في 2020–2021».

وأضاف «لدينا خارطة طريق جديدة واتفاقية تقارب جديدة تغطي الفترة بين 2022 و2026 وسيتم في 2027 إطلاق الإيكو» في إشارة إلى اسم العملة الجديدة.

موريتانيا تحصل على 40 مليون دولار من البنك الدولي

أعلنت الحكومة الموريتانية أنها حصلت على 40 مليون دولار من البنك الدولي لدعم مشاريع تشغيل الشباب والتخفيف من البطالة. وأوضحت الحكومة في بيان أن مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي وافق خلال اجتماعه في واشنطن على تقديم منحة من المنظمة الدولية للتنمية بقيمة 40 مليون دولار لدعم مشروع تشعيل الشباب وخلق فرص عمل لائقة. وأطلقت موريتانيا قبل عام «مشروع تشعيل الشباب» بهدف خلق فرص تشغيل لائقة لصالح الشباب والنساء، وخاصة من الفئات الهشة والمحرومة.

ويهدف هذا المشروع، الذي تشرف عليه وزارة التشغيل والتكوين المهني، إلى تحسين وخلق فرص عمل للشباب وخصوصا الفتيات، في مناطق مختلفة من البلد في (ولايات نواكشوط الثلاث، الحوض الشرقي، الحوض الغربي، لعصابة، اترارزة، كيديماجا).

وسيركز هذا المشروع بشكل خاص على الشباب في المناطق الريفية الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 عامًا والذين لم يساعدهم الحظ في متابعة دراستهم ولم يستفيدوا يوما من تدريب أو تكوين مهني أو الذين يجدون أنفسهم في أوضاع عمل غير مستقرة.

وتشير التقديرات إلى أن 156 ألف شاب وشابة من هذه الفئة في المناطق المختارة، والتي تمثل حوالي ثلث سكان البلاد والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا في هذه المناطق، هم المستفيد الأول من هذا المشروع.

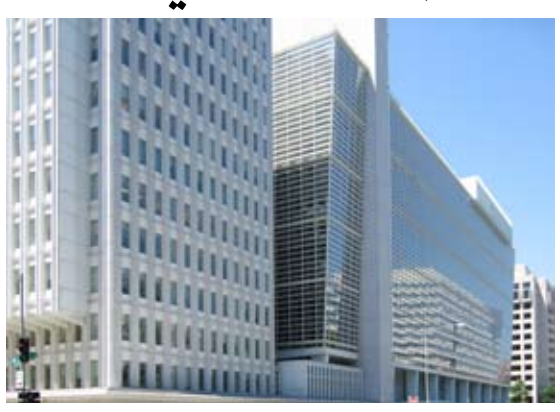

الجزائر تعلن الدخول في نظام الوقود دون رصاص

قالت وزارة الطاقة الجزائرية أن البنزين بدون رصاص سيكون البنزين الوحيد الموزع في السوق الوطنية والمتاح دون غيره في محطات الخدمات وذلك ابتداء من شهر يوليو 2021.

وجاء تأكيد وزارة الطاقة خلال اليوم التقني حول تعميم استعمال البنزين بدون رصاص الذي افتتحه وزير الطاقة والمناجم، محمد عرقاب، ووفقاً لما ذكره موقع «البلاد نت» الإلكتروني.

ويأتي هذا التنظيم قبل أيام معدودة من دخول حيز التنفيذ لإزالة البنزين المحتوي على الرصاص المتمثل في البنزين العادي والبنزين الممتاز على مستوى جميع محطات الخدمات في البلاد.

وأشار المصدر أن «التخلص التدريجي من الرصاص في البنزين هو تتويج لعملية بدأت في عام 1998 بإدخال البنزين الخالي من الرصاص في سوق الوقود المحلي حيث يبلغ استهلاك البنزين الخالي من الرصاص حاليا 1.3 مليون طن سنوياً، حيث ارتفعت حصة البنزين بدون رصاص من 29% في عام 2015 إلى 40% في عام 2020».

وأشار البيان أن السيارات التي كانت تستعمل مادتي البنزين العادي والممتاز أصبح بإمكانها استعمال بنزين بدون رصاص الذي سيطيل عمر شمعات الإشعال، ويزيد في فترات تغييرات الزيت ويطيل عمر نظام العادم وكاتم الصوت للمحركات.

مصر تعتزم تفعيل التعاون في مجال الطاقة والربط الكهربائي مع اليونان

عُقدت، بالقاهرة، جلسة مباحثات موسعة بين مصر واليونان، ترأسها مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وكيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس الحكومة اليونانية.

وأعرب مدبولي عن تطلعه لتعزيز العلاقات على المستوي الثنائي بين البلدين لاسيما فيما يتعلق بتفعيل التعاون في مجال الطاقة، والربط الكهربائي عبر جزيرة «كريت»، والعمل مع الحكومة اليونانية لتصدير الفائض من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، مضيفًا أنه يتابع بصفة شخصية مع الوزراء المعنيين مقترحات وخطط التعاون في إطار «منتدى غاز شرق المتوسط».

وفيما يخص مجال السياحة، أشار مصطفي مدبولي إلي الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية خلال الفترة الماضية لتوفير مناخ صحي آمن للسائحين، من أجل استعادة حركة السياحة الوافدة، وتقديم أفضل خدمات للسائحين، داعياً الجانب اليوناني إلى تعزيز التعاون السياحي بين البلدين.

أونكتاد: الاستثمار العالمي سيستعيد بعض خسائره هذا العام من خلال نمو بنحو 15 %

يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) تعافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال 2021 بعد تراجعها بنسبة 35% خلال 2020 نتيجة إجراءات الإغلاق التي شهدها العالم لمواجهة الجائحة وأدت إلى «تباطؤ المشروعات الاستثمارية القائمة».

وقال في «تقريره إن الاستثمار العالمي سيستعيد بعض خسائر 2020 من خلال نمو بين 10 و 15 % خلال 2021». وكان الاقتصاد العالمي قد انكمش خلال 2020 بأكثر من 3% لكن من المتوقع نموه بين 5 و 6 % خلال 2021 بحسب تقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ورغم النمو المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم مع نمو إجمالي الناتج المحلي فإنها ستظل أقل بنسبة 25% عن مستواها في 2019 في أعقاب 2020 الصعب بحسب جيمس شانج المسؤول في أونكتاد.

وكانت الاستثمارات في الدول المتقدمة قد تراجعت خلال 2020 بنسبة 58% إلى 312 مليار دولار وهو أقل مستوى لها منذ 2003 حيث تراجعت في أوروبا 80% عن مستواها في 2019. في حين كانت أمريكا أكثر الدول جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2020 رغم تراجعها بنسبة 40% عن 2019.

وكانت دول آسيا النامية هي الوحيدة التي سجلت نموا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2020 كما كانت مصدرا ومقصدا لأكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث كانت الصين وهونج كونج وسنغافورة والهند أكبر 4 دول في العالم جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2020 بعد أمريكا.